

من شهوة او استر وبقى او زواج لا يحرم عليه انما وانها له لم يزوجها وانما واي عكس
 وكانت المرأة على شط حوض او على قنطرة فنظر الرجل الماء قراي فوجها فنظر عن شهوة لا
 ثبت الحرمة ولو كانت المرأة في الماء فزاي الرجل فوجها من الخراج ونظر عن شهوة بنت الموه
 اذا تزوج الرجل امرأة وحلها وهو صابم صوم ومضان او حرم ثم طلقها وروى هشام
 عن محمد رحمه الله انه يحل له ان تزوج بالبنات ولو نظر عن شهوة الي غير الزوج من الانصاف
 انظر الى الزوج لا عن شهوة لانته الحرمة ولو اركب امرأة او تزها وبينها تزوج من شهوة لانته
 الحرمة والذي لو احتلم على امرأة لانته الحرمة وكذا لو جامع منته لانته الحرمة واذا كانت
 المرأة سرامت مستنبتا لها في فراش رجله الرجل يده الى امرأته فحرمها الى فراشه بها
 ناصات بد الرجل ان المرأة فوجها باصبعه على ظهرها امرأته فان وقت بد على
 الابد وهو مشتمى بها حرمة عليه امرأته وان كان ينظر لها امرأته لوجود المس عن نفق
 وان احتلم في الشهوة فانقول قول الزوج لانه ينكر الحرمة واذا نظر الرجل لا في العتية
 بغير شهوة فممنون يكون له جازية لو نكح منته شهوته مع تزوج نظن قالوا ان كان ينظر في
 وقت علمته حرمة عليه امرأته وان كانت الشهوة وقت علمته لا يحرم الا ينظر
 في هذه الصورة الى الزوج الا ان لم ينظر عن شهوة امرأته لها زوج حله يكون حرمها لها
 ذهاب الحرمة كانت الحقة من قبل الاب او من قبل الام وامان زوج بنها وزوج بنت والدها
 يكون حرمها لها حل بما لو اريد حل لان البنات لا يحرم بنفس نكاح الام للاجرام بنفس نكاح
 اخوة اما الام حرم بنفس نكاح البنات عنه فانكح بنفس نكاح بنت البنات ونكح الابن
 ولا بأس للمرأة ان تشارك من زوجها لانه يحرم ولان لا يرد بها ولا ينعها فحاشا ان يفرج
 عليه شي صنفه فرعت في الطام نهرت الى فراش والدها عزبا قد فانظر لها الوسا
 وهي نكح منته قال الشيخ الامام ابو بكر محمد والنقل اعشى حرم والدها نكح
 ابها ووطى الصبي الذي يحل مع مثله محرمه ووطى الباطل في ذلك تارا والصبي الذي
 يحل مع مثله ان حرمه ومشتهي ويستحب المناس من مثله وانما الجوان لا على التبايد شهوة
 الزيادة على العود المشرف والعدد المرفوع الاحرار الايام من الخواير والامام
 المولود له ان يتزوج امرأته لا عن شهوة نا واذا تزوج المرحسا على النكاح حان نكاح
 الايام الاول ولا يجوز نكاح الخامسة وان تزوج حشا في عتق منته الحول وكان العبد اذا
 تزوج ثلاث شهوة ولو تزوج المرحس حشا ثم اسلموا ان تزوج من نكاح الغائب حان نكاح الايام
 الاول وبغير قيمته وبغير الخامسة عند الحول وان تزوج من حمله فزوج بنه وبغير الحول عند
 ابرهينة وروى يوسف وان تزوج واحدة ثم اوجها نكاح الواحدة لا عن شهوة وقاله
 والشافعي رحمه الله ان نكح امرأته من نكح ما تزوج والحواذ تزوج عن شهوة على
 النكاح حان نكاح التاسعة والحاشية انما تزوج الخامسة فان ذلك دليل على
 نكاح الايام قبلها وطان زوج التاسعة دل ذلك على نكاح الايام قبلها بغير نكاح
 الخامسة والحاشية ومنها الجرم على الاقرب نكاحا حرمين كانتا او امتهان بزوجها حله مثلا
 وان تزوجها على النكاح حان الاول ويطلق الثاني ومنها الجرم من الاقرب وطيا او على نكاح

دبر غيره اذا وطيها اجمعا حرم عليه امها وذرهما وعزم الموطوءة على اصول الوالدين
 والارباب والفضل منزلة الوالدين الخلال في ذلك عندنا ووطى الصغرى التي لا يشتهي لا يوجب حرمة
 المصاهرة في قولنا حنيفة ومحمد وطيبا ملك الجوزين ملك وقال ابو يوسف
 يوجب المصاهرة ويحل في المرأة التي يبلغ حد الشهوة قال بعضهم اذا اجتمع ضممتان
 فقد بلغت حد الشهوة وانكح من سنين يتبع وامانت سنت او سبع او ثمان ان كانت
 علة منته قد بلغت حد الشهوة فان لم يكن في عتق عشر من سنين يوسف رحمه الله ان
 كانت اثنتي عشرة سنين وشتمى نكاحا ولا يوثق فيه روايت عن ابن حنيفة روى
 عنه وروى ابان وطيبا ولم يصحها نكح حرمة المصاهرة وان اقصاها لا نكح وعرض
 يوسف في الغوازا او على جارية عن بنت خمس سنين بالعبودية مات ولا بد من نكاحها
 كانت منته حرمت عليها انها وقال القتيبي انما الميت ما دون تسع سنين لا يكون
 مستنبتا وعليه الفتوى الزوج الحلال او على المرأة فاصاها لا يحل للزوج الاول والثاني
 الحرمة بالوراثة اذا استبا او قبلها عن شهوة نكح حرمة المصاهرة وانما الشهوة كالتالي
 قوله الابن يكون ذلك من النكاح والاشارة والمباشر عن شهوة بمنزلة القتل وان سبها
 وعليها ثوب معتق لاصول حرارة المسور منته المرأة لانته الحرمة وان كان الزوج وقتا
 يصل اليه حرارة المسور ولنه نكح الحرمة كالمسور اولد او مسر القتل الا
 اذا كان مسلما لا يجد من القدر وسر المرأة الرجل الحرمة لسر الرجل المرأة ولو قبل
 ام امرأته نكح الحرمة مالم ينظر منه فبها بغير شهوة وفي المس مالم يبلغ امة كان عن شهوة
 لا نكح الحرمة لان فضل النساء غالبا يكون من شهوة والمعاينة بمنزلة التنبيل كما ذكره
 في الجامع الجوزي وادخل الشهوة على قول الصبي رحمه الله والاشارة والاشارة عند ذلك ان لم ينظر
 فله ذلك وان كان مستنبتا قبل ذلك فثلاثة الشهوة زيادة الانتشار والشدة في المصاهرة
 والمعين علامة الشهوة ان يتحرك قلبه بالاشارة ان لم يكن متحركا قبل ذلك فخذ الشهوة ان
 يروا الفراق والاشارة وقال عامة العلماء الشهوة ان يعبد قلبه بها وشهوى ان يوقها
 والنظر الى الزوج عن شهوة نكح حرمة المصاهرة عندنا ونكحوا في النظر الى الموضع الذي
 نكح الحرمة نكح بغيرهم هو النظر الى بنت العاتق وهو رواية عن محمد وقال بعضهم هو
 النظر الى المشق وقال بعضهم هو النظر الى اهل الفرج وهو رواية ان رسم عن ابن
 وعليه الفتوى حتى قالوا النظر الى نكاحها وهي كما جده لانته حرمة المصاهرة وانما نكح النظر
 في الداخل اذا كانت فاعين نكاحها ولو نظر الى درهما اثبت الحرمة ولو جامع الرجل ابلا
 الاجرم على الفاعل المقول به وانته وكذا الاطراف الاجرم على طه اما المصاهرة ولو
 شهوة فاشي ونظر الى نكاحها فانما لانته حرمة المصاهرة ولو س عن امرأة عن شهوة
 او لو اقبلت حرمة المصاهرة وذكر في الكيسات انها ثبت واذا فر الرجل بالمرأة
 يكون نكاحها لا حرم عليه نكاح ابنتها على التبايد وهذا دليل على ان الحرمة
 بالوطى الجوارح وتماثلت به حرمة المصاهرة ولو نظر الى فرج امرأة عن شهوة وعاش
 او نكح مسر من نكحها نكح حرمة المصاهرة ولو نظر الى امرأة وراى عجزها فحرم